اقتصاد

العش لـ«الوطن»: منتجات تأمين صغيرة لشريحة واسعة من المستفيدين

«المركزي» يجيز لمؤسسات التمويل الصغير التأمين وإعادة التأمين على قروضها

عبد الهادي شباط

أجاز مصرف سورية المركزي لمؤسسات التمويل الصغير ممارسة نشاط تقديم خدمات التأمين وإعادة التأمين على القروض الممنوحة من قبلها، وذلك وفقاً للضوابط التي تضعها هيئة الإشراف على التأمين.

وبحسب مذكرة صادرة عن مصرف سورية المركزي (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فإن المؤسسات المشمولة هي مؤسسة التمويل الصغير الأولى- سورية، والمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، ومصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر، ومؤسسة نور للتمويل الصغير.

وتعليقاً على الموضوع، صرّح مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ«الوطن» بأن هذا الأمر منسجم مع المرسوم التشريعي رقم ١٥، والذي نص على أنه يسمح لمجلس النقد والتسليف الترخيص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية تهدف إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر، بالإضافة إلى خدمات مالية أخرى لشرائح معينة من السكان، وأن هذه النشاطات تشتمل على قبول الودائع وتقديم القروض الصغيرة وخدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها المقدمة للشرائح السكانية والمستهدفة، ولها القيام بإعادة التأمين على القروض الصغيرة المقدمة من قبلها لدى إحدى شركات التأمين الخاصة.

وتوقع العش أن تنتهي هيئة الإشراف على التأمين من وضع الضوابط اللازمة لعمل مؤسسات التمويل الصغير خلال أسبوع، مبيناً أن دخول هذه المؤسسات إلى سوق التأمين من شأنه زيادة فعالية سوق التأمين وتقديم منتجات تأمين صغيرة لشريحة واسعة من المستفيدين من القروض الصغيرة التي تقدمها مؤسسات التمويل الصغير.

وعن أهم خدمات التأمين التي يمكن تقديمها في مجال التمويل الصغير بين أنها منتجات تأمينية صغيرة ويمكن التركيز على تقديم ٢ بوليصة تأمين للمستفيدين من تمويلات هذه المؤسسات وهي التأمين على الحياة وتأمينات جميع الأخطار خاصة الحريق والسرقة.

وبين العش أن مؤسسات التمويل الصغير المرخصة يمكنها أن تقدم خدمات التأمين الصغير وتكون هي نفسها المؤسسة المؤمنة حسب المرسوم التشريعي ١٥ بينما لا يحق لهذه المؤسسات ممارسة نشاط إعادة التأمين إلا عبر شركة مختصة مرخصة.

وتظهر المادة ١٠ من المرسوم التشريعي ١٥ أنه يجوز لهيئة الإشراف على التأمين إلى جانب مجلس النقد والتسليف المراقبة والإشراف والمتابعة لأداء مؤسسات التمويل الصغير، وأن تلتزم المؤسسات بتقديم البيانات الدورية التي يطلبها المركزي، كما تلتزم بالسماح لمراقبي المصرف بإجراء الزيارات الميدانية التي تتطلبها رقابته إضافة لتعيين مراقبين مصرفيين داخليين.

ويبدو أن هذه المذكورة ستكون البداية الفعلية لمشروع التأمينات الصغيرة التي كثر الحديث عنها مؤخراً في قطاع التأمين خاصة أنه في حال صدور الضوابط المعنية لممارسة مؤسسات التمويل تقديم أنشطة التأمين الصغير سيكون التأمين على المشروع الصغير والمتناهي الصغير وصاحب المشروع هو جزء من عقد التمويل، وربما في الوقت نفسه يقدم ضمانات أهم وأوسع للمؤسسات العامة في تمويل المشروعات الصغيرة مما يحفز على زيادة عددها ومساحة نشاطها خاصة أن التوجه نحو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باتت تشكل عنوان المرحلة الاقتصادية الحالية.

١٠٠ ألف شقة في السكن «الشعبي» هذا العام

خميس: ملفات مهمة تنعكس على حياة المواطن سيتم إطلاقها قريباً

الوطن

كشف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس عن وجود ملفات مهمة جداً تنعكس على حياة المواطن سيتم إطلاقها قريباً، تتعلق بالموارد، وتؤسس لمشروع عمل ومرحلة جديدة.

جاء ذلك خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء أمس، حيث تم عرض المراحل التنفيذية لخطة إحلال المستوردات الذي تديره وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) أكد رئيس الحكومة أن متابعة ملف إحلال المستوردات يجب أن تتم على جميع الجبهات، نظراً لارتباطه بعدة وزارات، ونظراً لأهميته في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وصولاً إلى استقلالية القرار الاقتصادي، مبيناً أنه لا بد من تشريع رؤى وأهداف لتشجيع الصناعة المحلية وتخفيف الاستيراد، علماً أنه ولأول مرة تتم دراسة ٤٠ صناعة محلية وبحث كافة الجوانب السلبية والإيجابية المتعلقة بها كافة .

وأشار خميس إلى أن مشروع السكن الاقتصادي الذي أطلقته الحكومة مؤخراً عبر الإعلان عن الاكتتاب على أكثر من ١٢ ألف شقة سيصل هذا العام إلى ١٠٠ ألف شقة في مختلف المحافظات، وسيكون لذوي الشهداء الأولوية خلال إعلان المفاضلة الخاصة بهذه المساكن.

وركز على أهمية الإسراع في معالجة ملف الصناعات الزراعية ومنها صناعة الأعلاف المرتبط بموضوع استيراد الأبقار وصناعة الحليب المجفف وغيرها.

وفي محور بحث خطة اللجنة الاقتصادية حول أولويات المشروعات والعناوين التي تعمل عليها مختلف الوزارات حالياً وخلال المرحلة المقبلة أوضح خميس أنه تم وضع مشروعات وعناوين عمل في مختلف المجالات الصناعية والزراعية وغيرها، مشيراً إلى أن جزءاً من العناوين والمشروعات المطروحة تم البدء به فعلياً، وجزءاً منها يحتاج إلى آليات تنظيمية يتم العمل عليها.

وأعطت الأرقام المسجلة لحركة الصادرات والواردات عبر معر نصيب بين سورية والأردن الذي افتتح نهاية العام الماضي مؤشرات إلى التأثير الإيجابي لافتتاح المعبر وخاصة لجهة إسهامه في نفاذ الصادرات السورية إلى مصر والعراق، وذلك بحسب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل، الذي أوضح أن قيمة التصدير عبر المنفذ سجلت خلال شهرين أكثر من ١٣ مليار ليرة سورية.

> خليل: ١٣ مليار ليرة قيمة الصادرات عبر منفذ نصيّب في شهرين

«الكهرباء»: مليار ليرة خسائر محطة توليد محردة بسبب الإرهاب

ضبط معامل ومزارع تسرق الكهرباء في ريف دمشق وتكلفة الكهرباء المسروقه مليارا ليرة خلال ٢٠١٨

قصي أحمد المحمد

بلغت قيمة الخسائر التي لحقت بمحطة توليد محردة نحو المليار ليرة سورية تقريباً، نتيجةً لتعرض قاطعين آليين لقذائف المجموعات الإرهابية المسلحة التي اعتدت عليها منذ يومين.

وصرّح مدير مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» بأن قيمة كل قاطع نحو نصف مليار ليرة سورية، مبيناً أن الاعتداءات الإرهابية أدت إلى عطب مجموعتي التوليد (الثالثة والرابعة)، مؤكداً أن الوزارة تعمل على آلية معينة لإعادة تأمين القواطع التي تعد صلب عمل المحطة، إلا أن الأمر يحتاج إلى وقت.

وأشار المصدر إلى أن الاعتداء على المحطة لن يكون له أي تأثير على الوضع العام للكهرباء، كون المحطة كانت خارج الخدمة عندما تعرضت للقذائف، مرجعاً سبب ذلك إلى عدم توافر المادة الأساسية المشغّلة لها وهي «الفيول» نتيجة الحصار الاقتصادي على سورية.

وكانت قد شهدت المحافظات السورية خلال الفترة الماضية زيادة في ساعات التقنين في أغلب المحافظات نتيجة زيادة الطلب على الاستهلاك من جهة، ونتيجة انخفاض إنتاجية محطات التوليد، وخاصة التي تعتمد على الفيول، وذلك بحسب مصادر في الوزارة.

وفي سياق آخر، بلغ عدد ضبوط سرقات الكهرباء منذ بداية ٢٠١٩ في ريف دمشق ٧٦٧ ضبطاً، منها ٧ ضبوط نظّمت بحق أصحاب مراكز التحويل الخاصة، بالإضافة إلى ٧٥٣ ضبطاً نظّم بحق أصحاب العدادات المنزلية.

وأكدت بيانات الشركة أنه تم ضبط أيضاً، عدّة معامل يسرق أصحابها التيار الكهربائي بطرق غير مشروعة وذلك منذ أيام، منها معملان لصناعة البلاستيك ومنها أيضاً معمل لصناعة الصوبيات، وتم تنظيم ضبوط أيضاً بحق ٤ مزارع ومراكز إنتاج نباتي وحيواني يقوم أصحابها بسرقة الكهرباء من الشبكة نتيجة اعتمادهم على مولدات كهربائية لضخ المياه بدلاً من استخدام مضخات تعمل على المازوت.

وفيما يتعلق بمراكز التحويل العامة المنتهية من المنفّذة خلال الشهر الأول من هذا العام، بلغ العدد الإجمالي للمراكز ٢٧٣ مركزاً، مشيرة البيانات إلى أن العدد الأكبر منها تم تركيبه في مدينتي قدسيا وصحنايا لكل منهما ١٠٦ مراكز، وبالنسبة لجديدة عرطوز تم تركيب فيها ما يقارب ٤٩ مركزاً، بالإضافة إلى ١٢ مركزاً في الكسوة.

وحول مراكز التحويل الخاصة فقد بلغ عدد المنتهي منها خلال الشهر الأول نحو ٩ مراكز، ثلاثة منها في السيدة زينب واثنان في جديدة عرطوز وواحد لكل من جرمانا وقدسيا والكسوة والنبك، بالإضافة إلى الانتهاء من إعادة تأهيل مركز حكومي في السيدة زينب بالتوازي مع الانتهاء من توسيع شبكات في كل من قسم كهرباء السيدة زينب والنبك.

هذا وبلغ عدد الضبوط التي نظّمتها الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلال (٢٠١٨) نحو ٨٢٣٠ ضبطاً، وقدرت كمية الطاقة الكهربائية المسروقة نحو ٣٥,٣ مليون كيلو واط ساعي، تكلفتها الإنتاجية وسطياً ٢,١٢ مليار ليرة سورية باعتبار تكلفة الكيلو واط الواحد ٦٠ ليرة سورية.

وتوزّعت الضبوط المنظمة حسب البيانات التي أصدرتها الشركة (حصلت «الوطن» على نسخة منها)، إلى ٩٦ ضبوط نظّمت بحق أصحاب مراكز التحويل و٢٣٠ ضبطاً بحق أصحاب العدادات الثلاثية و١١٠٩ ضبطاً لأصحاب المحلات التجارية، بالإضافة إلى ٦٧٩٥ ضبطاً لأصحاب المنازل، وبالنسبة لعدد الضبوط التي تم تسديد قيمتها للشركة بلغ نحو ٦٨٥٤ ضبطاً قيمتها المالية ما يقارب ٣٢٦ مليون ليرة سورية.

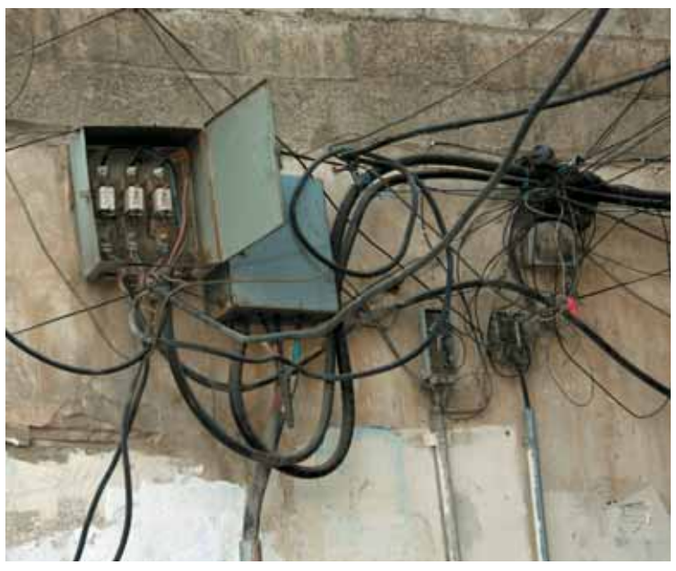

«اتحاد الحرفيين» لـ«الوطن»:

المصرف الصناعي أقرض الحرفيين مليار ليرة في ٦ أشهر بفائدة ١٠ بالمئة

رامز محفوظ

صرح رئيس اتحاد الحرفيين ناجي حضوة لـ«الوطن» بأن المصرف الصناعي بدأ بمنح القروض للحرفيين منذ بداية الشهر الثامن من العام الماضي وقد تم منح الحرفيين قروضاً بحوالي مليار ليرة سورية بفائدة قدرها ١٠ بالمئة.

وأشار حضوة إلى أن مصارف جديدة فتحت باب القروض للحرفيين كمصرف التسليف بالإضافة للمصارف الخاصة، مبيناً أن موضوع القروض للحرفيين ميسر اليوم عن طريق المصارف العامة والخاصة.

ولفت إلى أن القروض الصناعية كان يعترض طريقها سابقاً بعض العقبات كوجود الكفيل، مبيناً أن مطالب اتحاد الحرفيين للحكومة كانت إلغاء الكفلاء والاعتماد على كفالة المنشأة الحرفية، وقد تمت تلبية هذه الرغبة نتيجة مطالبة الاتحادات كافة في البلد، وباتت المنشأة الحرفية حالياً تكفل ذاتها بذاتها وليس هناك حاجة اليوم للكفلاء.

وبيّن حضوة أن منطلق العمل الحرفي يعتمد بشكل كبير جداً على القروض الصناعية، التي تتوزع على عدة مراحل، منها مرحلة البناء ومرحلة الإنشاء ومرحلة التمويل، ويهدف هذا القرض إلى بناء المنشأة من جديد أو بناء المنشآت الجديدة.

ولفت إلى أن قرض بناء المنشأة يعني بناء المقسم من الصفر، وقرض إنشاء المنشأة هو قرض شراء آلات صناعية أو معمل بالكامل وقرض التمويل يعني شراء مواد أولية، مشيراً إلى أن كل قرض له مدة زمنية فقرض التمويل مدته سنة وقرض الإنشاء مدته ٥ سنوات وقرض البناء مدته ٥ سنوات، مشيراً إلى أن قروض الحرفيين تبدأ من ٥٠٠ ألف ليرة سورية وتنتهي بـ٥٠ مليون ليرة سورية واليوم هناك سقوف مفتوحة للقروض.

وأوضح حضوة أن رؤية الاتحاد حالياً تتمحور حول الاعتماد على الموارد الذاتية بالدرجة الأولى والاعتماد على الصناعيين والحرفيين والاستغناء على الاستيراد الخارجي وهذا كله يصب في خانة الصناعيين والحرفيين.

وبيّن حضوة أنه هناك حتى تاريخه ١١٦ منطقة حرفية موزعة على كامل الجغرافيا السورية بالإضافة لخمس مناطق حرفية جديدة تم الإقرار بإنشائها من الحكومة في عام ٢٠١٨ وهي منتشرة في مناطق الدوير والباردة ومنطقة حران العواميد وخربة الشياب في ريف دمشق، وحجم الإعانات المقدمة من وزارة الإدارة المحلية للمناطق الحرفية تجاوز ١٥ مليار ليرة سورية، وتم تمويل المناطق الحرفية بـ٥٠ بالمئة من هذا المبلغ خلال الأزمة في سورية، مبيناً انه تم رصد ٤ مليارات سورية من هذا المبلغ في عام ٢٠١٩ وكان توجه الحكومة تمويل البنى التحتية للمناطق الحرفية خلال الأزمة.

وشدد حضوة على أن خطة اتحاد الحرفيين خلال العام الحالي تتمحور حول متابعة تنفيذ البنى التحتية لـ١١٦ منطقة حرفية الممولة سابقاً ومتابعة استكمال الخدمات للمناطق الحرفية القائمة من تعبيد شوارع واستكمال صيانة إنارة، مشيراً إلى أن الخطة الأساسية الآن إنشاء ٥ مناطق حرفية أقرت من الحكومة في عام ٢٠١٨، والبدء بتنفيذها وإقامة البنى التحتية في العام الحالي.

أستاذ جامعي: تجربة دعم الخبز فاشلة.. وإلغاؤه يخفض الاستهلاك ٥٠ بالمئة

٢٨ مليون رغيف خبز يأكلها السوريون يومياً

علي محمود سلميان

١,١ مليار ليرة سورية الدعم اليومي المقدم للخبز من الحكومة، أي ما يزيد على ٤٠٠ مليار ليرة سورية سنوياً، وحيث إن الإنتاج اليومي من الخبز من المخابز التابعة للشركة العامة للمخابز يبلغ ٢٦٠٠ طن يومياً فهو يعادل ٢ مليون ربطة خبز يومياً، ما يساوي تقريباً ١٤ مليون رغيف خبز يومياً، وعلى اعتبار أن المؤسسة تغطي ٥٠ بالمئة من الحاجة للخبز، فإن العدد الذي يستهلكه السوريون يومياً من الخبز هو ٤ ملايين ربطة تقريباً أي نحو ٢٨ مليون رغيف.

وعلى اعتبار سعر ربطة الخبز المدعومة هو ٥٠ ليرة سورية فيكون مبيع المخابز التموينية والاحتياطية التابعة للشركة هو مئة مليون ليرة سورية تقريباً، أي ما يعادل ٣٦ مليار ليرة سورية في العام، أي إن حجم الدعم الذي يقدم للخبز يبلغ حوالي ٣٣٧ مليار ليرة سورية سنوياً.

وحول آلية دعم الخبز من الحكومة بين الدكتور إبراهيم العدي من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق لـ«الوطن» أن تجربة الدعم بدأت من الدول الاشتراكية وهي تجربة فاشلة وعفا عنها الزمن، وقد تم إلغاؤها في العديد من الدول، والأصل أن يكون الخبز سلعة مثل أي سلعة وتباع بشكل طبيعي، حيث إن الدعم لا يكون للسلع والخدمات وإنما يكون لمستخدم هذه السلع والخدمات، ولذلك لا يمكن أن يكون الدعم بوضعه الحالي إلا مرتع فساد وخاصة موضوع دعم الخبز والمحروقات، مبيناً أن تجربة دعم الخبز كانت مأساوية وخلقت الكثير من الأثرياء نتيجة التلاعب والغش بالمواد المدعومة وخاصة الخبز، وأصبحت ضبوط الدقيق التمويني المهرب والمحروقات الخاصة بالأفران كثيرة وغير مقبولة، وبات واضحاً بأننا لسنا بحاجة إلى ضبط أي كيلو دقيق فيمكن للقوانين الاقتصادية أن تأخذ مجراها بشكل طبيعي وبالتالي فإن الدعم هو تشويه للقوانين الاقتصادية.

ولفت إلى وجود طرق وبدائل عديدة للدعم مثل أن يوزع الدعم بشكل نقدي على المواطنين وهناك تجارب عديدة في دول مجاورة وأوروبية، وقد لاقت هذه التجربة نجاحاً في الأردن، فيمكن لأي شخص وإن كان موجوداً في أقصى القرى النائية أن يحصل على الدعم من خلال فتح حساب مصرفي للمواطن، ويتجه لقبض مستحقاته من الدعم كل ثلاثة أشهر.

وأشار العدي إلى أن إلغاء دعم الخبز سيؤدي بشكل قطعي إلى خفض استهلاك الخبز إلى النصف لأن نصف الخبز يذهب كعلف للحيوانات نتيجة انخفاض سعره.

وفي هذا السياق كشفت بيانات الشركة العامة للمخابز أن الإنتاج من مادة الخبز خلال العام الماضي وصل إلى أكثر من ٨٢٠ ألف طن، أي ما يعادل ٢٦٠٠ طن خبز يومياً، وذلك من خلال ١٧٥ مخبزاً عاملاً في المحافظات وتحتوي على ٢٤٤ خط إنتاج للخبز يعمل حالياً.

وقد بيّن مدير عام الشركة العامة للمخابز جليل إبراهيم لـ«الوطن» أنه يتبع للشركة العامة للمخابز ١٣ فرعاً موزعة على جميع المحافظات تضم ٢٧٠ مخبزاً و٣٩١ خطاً إنتاجياً، ويبلغ عدد العاملين في الشركة ٦ آلاف عامل، ولكن هناك ٩٥ مخبزاً متوقفاً عن العمل وضمنها ١٤٧ خط إنتاج متوقفاً أيضاً، ويعود سبب توقف المخابز وخطوطها إلى الحرب على سورية ما أدى إلى خروجها من الخدمة.

ولفت إلى أن الشركة قامت خلال ٢٠١٨ بصيانة المخابز القائمة في معظم المحافظات، وخطوط وأسقف، واستكمال إحداث مخابز جديدة في بعض محافظات القطر، وهي ١٣ مخبزاً في مناطق صدد والزهراء وعناز في محافظة حمص، وشطحة وعين الكروم وربيعة في محافظة حماة، وتل بلاط في حلب، وعين الشرقية وعين التينة والغراف في محافظة اللاذقية، والحاطرية وبرمانة المشايخ وحيلاتا في محافظة طرطوس.

وأوضح أن عدد المخابز المتنقلة التي أحدثتها الشركة بلغ ٥ مخابز توزع على المحافظات حسب الحاجة، ويتم العمل حالياً على إنتاج رغيف خبز بقطر صغير على غرار إنتاج المخبز المتنقل أثناء معرض دمشق الدولي بدورته الستين، كما تم تصنيع ٨ خطوط لمصلحة إدارة التعيينات بأيد وطنية في الوحدة الاقتصادية /مصنع الدوير/ التابع للشركة، كما تقوم الشركة بتأمين مستلزمات الإنتاج بشكل مستمر لتأمين مادة الخبز لجميع المواطنين بالوقت المناسب والسعر التمويني والجودة المطلوبة.